المحور الأول

حصاد عام من الأزمات

المحور الأول

حصاد عام من الأزمات

أ. د. حسن لطيف الزبيدي(*)
أ.د. أحمد سامي المعموري(**)
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض(***)

يعد العام 2020 عاما حافلا بالازمات، اضطربت فيه الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية، نتيجة لتظافر عناصر ازمة مركبة (صحية ـ اقتصادية ـ سياسة) لتكشف جانبا مما يعانيه هذا البلد من مشكلات انتجتها عقود من سوء الادارة والتبديد المستمر للموارد والفساد والاعتماد المفرط على النفط. ويقدم هذا المحور عرضا عاما لما جاء به التقرير الاستراتيجي الاول لمركز الرافدين للحوار.

1 ـ 1: جائحة كورونا: ومخاطر انهيار النظام الصحي

يكاد يكون عام 2020 الأصعب من بين الأعوام الأخيرة التي مرت على العراق، فقد مثلت له جائحة كورونا التحدي الرئيس وغير المسبوق فيه، بعد أن هدد الفيروس نظامه الصحي، وفتك بأرواح عشرات الآلاف من مواطنيه، وقاسى مئات الآلاف غيرهم مرارة المرض وآلامه، وانتشر سريعا حتى كاد يخرج عن السيطرة. وهو مرض معد يسببه فيروس مكتشَف حديثا، يؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الجسم واعتلالات تنفسية خفيفة إلى متوسطة، أما الذين يعانون من مشاكل طبية كالأمراض القلبية والسكري فإنهم عرضة للإصابة بأعراض خطيرة، قد تؤدي الى الوفاة.

بداية تسجيل أول الإصابات كان من محافظة النجف الأشرف منذ أواخر شباط (فبراير) 2020، وبعدها كركوك وبغداد والسليمانية، ثم باقي المحافظات العراقية، وخلال أسابيع قليل اكتظت المستشفيات، وكان هناك نقص حاد في معدات الفحص والوقاية، بينما استمرت أرقام الوفيات بالارتفاع وبوتيرة صادمة. وعلى الرغم من عمل الكوادر الصحية التي جاهدت لاحتواء الفايروس فإن المشاكل كانت متجذرة وتاريخية في نظام الرعاية الصحية في العراق الذي تعرض للدمار نتيجة عقود طويلة من الصراعات وقلة الاستثمار، ووجود مئات الآلاف من النازحين.

(*) مدير مركزالرافدين للحوار.
(**) رئيس هيأة المستشارين في مركزالرافدين للحوار.
(***) مدير قسم البحث والتطوير في مركزالرافدين للحوار.

وخلال عام 2020 بلغ اجمالي الاصابات بالفيروس 597774 اصابة، كانت أكثرها في بغداد (93214 اصابة الكرخ، و88478 الرصافة)، تليها البصرة التي سجلت 39842 اصابة، فاربيل بـ 36328 اصابة. وكانت أكبر حصيلة شهرية للاصابات قد سجلت في شهر ايلول (سبتمبر) عندما بلغت 127113 اصابة.

لقد فرضت الحكومة حظرا شاملا للتجوال على عموم البلاد للمساعدة في تقليل العدوى، كما هرعت منظمات لمجتمع المدني الوكالات الإنسانية لزيادة الاستعداد والجهوزية للطوارئ وإعداد خطط الاستجابة، بما في ذلك مكافحة المعلومات الخاطئة الخطيرة التي كانت تنتشر كالنار في الهشيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. فتم تنظيم حملات للتوعية باستخدام فرق إذاعية جوالة لنشر الرسائل بشأن التباعد الاجتماعي واجراءات الوقاية والتعقيم، ومنع التجمعات. واتجهت الاصابات الى الارتفاع المقلق طوال أشهر عام 2020، ووصلت ذروتها في أيلول (سبتمبر)، ومن ثم اخذت في الانخفاض. على الرغم أن الغالبية المطلقة للمواطنين لم يراع شروط الوقاية في أواخر العام، ولم يتجنب التجمعات الكثيرة لا سيما في أماكن التسوق وقاعات المناسبات وحتى مجالس العزاء.

ومع اعلان شركات عالمية لصناعة الأدوية (أمريكية، بريطانية، روسية، صينية) وغيرها- عن التوصل إلى لقاحات فعالة في الحماية من العدوى بفيروس كورونا، فإن العراق كان أما تحد جديد، وهو كيفية توفير الإمكانات اللوجستية اللازمة لحفظ جرعات اللقاح وخزنها ونقلها إلى كل أطرافه، وإيجاد الأموال لشراء هذه اللقاحات، وأيضا الضغط التجاري والديبلوماسي للحصول عليها، في وقت يتنافس كل العالم للحصول على الجرعات، لا سيما أن من المتوقع أن تعطي الشركات المصنعة الأولوية بتسليم جرعات اللقاح إلى الدول الحليفة، أكثر من تلك التي تعيقها أوضاعها المالية والسياسية والإدارية عن التنافس للحصول على اللقاح، على الرغم أن وزارة الصحة العراقية دأبت على التأكيد بأنها تعمل على الحصول على لقاحات للفيروس، وأعلنت انضمامها إلى تحالف دولي للحصول عليها.

1 ـ 2: العملية السياسية: ثلاثة مرشحين وحكومة جديدة

وشهد العراق أحداثا سياسية ساخنة في عام 2020، لم يأت الكثير منها نتيجة حدث مفرد أو مفاجئ، بل مثلت مخاضات تاريخية متراكمة عبر حقب طويلة، جاء في مقدمتها المظاهرات الشعبية المستمرة منذ احتجاجات تشرين السابقة، والمطالبة بالخدمات العامة ومكافحة الفساد وإيجاد فرص عمل للشباب ووضع حد للسلاح المنفلت خارج مؤسسة الدولة. وقد قوبلت تلك المسيرات المحتجة بالمزيد من العنف الذي أدى إلى سقوط المئات من الشهداء والجرحى. كما تحول العراق الى ميدان للسجال العسكري مع مطلع ذلك العام، إثر الهجوم الذي شنته طائرة أمريكية على مطار بغداد، وراح ضحيته أبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد الشعبي والجنرال سليماني قائد فيلق القدس الإيراني وثمانية آخرون، مما تسبب في أزمة حادة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، انعكست بالكامل على الأرض العراقية.

وبرزت إلى الساحة مستجدات لافتة في العام نفسه، فقد دخلت أطراف عدة إلى ساحات الاحتجاج وطرحت نفسها ممثلة لهم، أو مدافعة عنهم كـ (أصحاب القبعات الزرقاء) وجملة من الاتحادات والنقابات المهنية،

وما رافق ذلك من اعتداءات وانتهاكات وصدامات دامية بين المحتجين والقوى المقابلة لهم، كادت أن تودي بالأوضاع إلى ما لا يحمد عقباه، لولا ظهور حدث جديد، طرح تحولا جذريا في التجاذبات السياسية وهو (جائحة كورونا) التي أرغمت المنتفضين على تعليق احتجاجاتهم برهة من الوقت.

وقد أثمرت تلك الاحتجاجات وحملات الضغوط بإجبار حكومة السيد عادل عبد المهدي على تقديم استقالتها، الأمر الذي أدخل البلاد في مرحلة حرجة من التجاذبات الحزبية والاستقطابات السياسية حول إيجاد البديل المناسب، الذي يجمع (الأضداد) إن صح التعبير، أي تتوافق عليه الكتل النيابية من جهة، ويحظى برضى الشارع العراقي من جهة أخرى. وكان المحور في كل ذلك هو رئيس الجمهورية برهم صالح الذي دخل في مشاورات مكثفة وحوارات مطولة، شاركت بها قوى مختلفة من الاتجاهات كافة، بحثا عمن يحل محله، وتم تكليف (محمد توفيق علاوي) وزير الاتصالات الأسبق في بداية شباط (فبراير) 2020 لتشكيل الحكومة، وكلف من بعده أيضا (عدنان الزرفي) محافظ النجف الأشرف الأسبق، ولم ينجح كلا المرشحين في مهمتهما، على الرغم مما قاما به من جهود تفاوضية على مدى أكثر من شهرين، مع القوى الفاعلة على الساحة العراقية، لكن دون جدوى.

ولم تنته الأزمة بمنح الثقة للسيد مصطفى الكاظمي لتشكيل حكومته التي حظيت بمقبولية جيدة في الأوساط المعنية بتأريخ 6 آيار (مايو) 2020، إذ أن أكثر زعماء الأحزاب والمحركين الأساسيين للسلطة في العراق استمروا في تدخلاتهم في عمل الحكومة، عن طريق ما يمتلكونه من أذرع متحكمة داخل الوزارات والكتل النيابية والمجتمع، للسيطرة على مصادر الثروة والتأثير على صنع القرار السياسي.

ودخلت حكومة السيد الكاظمي معتركا جديدا في الحياة السياسية العراقية، كان عليها التغلب على عقبات كؤود، منها: تعديل قانون الانتخابات، وسن قانون المحكمة الاتحادية العليا، وهما من المهام الرئيسة لها، وقد أنجزت الأول بعد مناقشات حامية، انخرطت فيها حكومته والمفوضية العليا للانتخابات والبرلمان، وجعلت من العراق دوائر انتخابية متعددة، بدلا من دائرة واحدة، تحقيقا لأحد المطالب الجماهيرية المهمة، على الرغم من الملاحظات المثارة حوله، كما تم الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة في العراق في حزيران (يونيو) 2021 (عدل التاريخ لاحقا ليكون تشرين الاول/اكتوبر 2021) فيما تم عرقلة القانون الآخر (المحكمة الاتحادية)، ليتم ترحيله إلى عام 2021.

واجهت الحكومة مشكلة كبيرة أخرى تمثلت في الأزمة الاقتصادية الناشئة من عوامل شتى، أهمها جائحة كورونا وعجز الموارد النفطية عن سد النفقات، مما اضطرها إلى اللجوء لسن الاقتراض الذي يحتاج إلى تصويت مجلس النواب، والملاحظ أنه على الرغم من ضعف علاقة المجلس المذكور بالحكومة ونظرة الشك والريبة التي ينظر الكثير من زعماء الكتل النيابية إليها، لكن الضغوط الشعبية والرغبة في إنقاذ البلاد من الانهيار الكامل اضطرتهم إلى التصويت على القانون المذكور بعد تعديله ولمرتين متتاليتين، أولهما في شهر حزيران (يونيو) 2020 والثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020.

1 ـ 3: الاقتصاد العراقي: على شفير الانهيار

أن اقتصاد العراق هو اقتصاد أزمات لم تنفك تلازمه منذ مطلع هذا القرن، اذ يمر في العام 2020 بأزمة لها ثلاث أوجه، الأول سياسي، تمثل في الاحتجاجات التشرينية التي اثرت في النشاط الاقتصادي. والوجه الثاني

هو انهيار اسعار النفط، التي أسهمت في تعميقها حرب الاسعار بين روسيا والسعودية. أما الوجه الأخير فتمثل بالازمة الصحية (أزمة كورونا) والتي جاءت أشد فتكا، مع ذلك فان مقاربة الحكومة لها كان احادي الجانب دون اعتبار لتداعياتها ومخاطرها الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك جاءت المعالجات غير متناسبة مع خطورة الجائحة، وكانت نتائجها تراكم الاصابات وتصاعد اعداد الوفيات.

قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في منتصف 2020 دراسة عن حال الاقتصاد العراقي بعنوان «النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق»، وقد استفادت الحكومة العراقية من هذا التقرير بحيث أعدت «الورقة البيضاء» انسجاما مع الأفكار الواردة فيها، يظهر التقرير اللغة التشاؤمية الحادة التي استخدمها، مع ذلك فقد تناغمت الورقة البيضاء مع الأفكار الواردة في التقرير فقد احتوت على نقاط إيجابية وأخرى سلبية، وتضمنت خمسة محاور فضلا عن تقويم الوضع الراهن، والمحاور هي:

- تحقيق الاستقرار المالي المستدام.
- تحقيق إصلاحات اقتصادية كلية وفق أسس استراتيجية وإعطاء الأولوية للقطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير فرص عمل مستدامة.
- تحسين البنية التحتية الأساسية التي تسهم في نهوض قطاعات المستقبل.
- توفير الخدمات الأساسية وترشيد وتوجيه الرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للشرائح الفقيرة وحمايتها اثناء عملية الإصلاح وبعدها.
- تطوير الحوكمة والبنية القانونية والإدارية لتمكين المؤسسات والافراد من تطبيق الإصلاح.

وعلى الرغم من تأكيد الورقة البيضاء على كثير من النقاط الضرورية لعملية الإصلاح، بيد أنها لا تخلو من السلبيات ونقاط الضعف. فقد خلت الورقة من آليات التنفيذ ومن الحدود الزمانية لذلك جاءت أكبر من عمر الحكومة، ولم تشر الى العلاقة مع إقليم كردستان والى مكافحة الفساد الذي تعد أخطر المشاكل في البلد. وبالاجمال يشعر قارئ الورقة إن كاتبها كان بعيدا نوعا ما عن الكثير من جوانب المجتمع؛ لأنها لم تأخذ بعض الظروف التي يمر بها البلد وواقع حاله. مثلما خلت من الآليات المطلوبة في تنفيذ ما ورد فيها، فجاءت إشارات عامة، مثلا تتطرق الورقة الى المشكلة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني، الا انها لم تطرح العادات والتقاليد والعوامل الدينية التي لا يمكن تجاوزها في مواجهة المشكلة السكانية. واستخدمت بيانات تفتقد الى الدقة، مثلا تستشهد الورقة بدراسة البنك الدولي المارة الذكر آنفا عن صندوق التقاعد وانه سوف يعاني من مشاكل عام 2025، كان الأجدر من وزارة المالية تحديد ما هي مشكلة التقاعد الحقيقية، وما هي الرواتب التقاعدية المدفوعة بشكل غير صحيح، وأن يحدد الراتب التقاعدي لمن خدم الدولة العراقية خدمة وظيفية وفق القوانين السارية، وليس القوانين الانتقالية، فضلا عن منع ازدواجية الرواتب التقاعدية.

1 ـ 3 ـ 1: تدهور الناتج المحلي الاجمالي

يعاني الاقتصاد العراقي من الركود الاقتصادي وهذا يستلزم اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية، لكن توجهات الدولة هو اتخاذ إجراءات تقشفية وتبرر ذلك بأنه يؤدي الى دعم الاقتصاد؟!. يشير تقرير صندوق النقد الدولي

بأن الاقتصاد العراقي سوف ينكمش بنسبة 4.7 % [1] في عام 2020 فيما يقدر البنك الدولي نسبة التدهور بنسبة 9.7 % من الناتج المحلي الإجمالي[2]. وقد برزت جملة من المشاكل نتيجة تداعيات الازمة الثلاثية منها:

- ادت اجراءات الحظر الكامل والجزئي الى شلل يكاد يكون تاما لأغلب الانشطة الاقتصادية، ما خلا بعض الانشطة التي استمرت لارتباطها بحياة الناس مثل بيع المواد التموينية والغذائية.
- فقد الملايين اعمالهم، وفرضت بطالة اجبارية على ملايين الناس، الذين تركوا خلال هذه المدة دون دخل، يكفي أن نشير الى أن 2.4 مليون اسرة يستحقون المنحة التي اقرتها حكومة السيد عادل عبد المهدي (30 الف دينار) أي حوالي ثلث سكان العراق المقدر عددهم بحوالي 40 مليون نسمة.
- فرض انخفاض أسعار النفط مزيدا من الصعوبات بالنسبة للاقتصاد العراقي الذي خسر ثلثي عوائده النفطية التي تمول حوالي 92 % من موازنته.
- وافق العراق على خفض صادراته من النفط الخام لوقف تهاوي الاسعار بكمية 1.06 مليون برميل يوميا خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) وتخفيض 849 ألف برميل خلال الأشهر الستة المتبقية من السنة الحالية، وتخفيض قدره 637 ألف برميل بدء من 1 كانون الثاني (يناير) 2021 لغاية نيسان (ابريل) 2022. يعني خسارة العراق لثلث اخر من عوائده النفطية.
- إن المناخ الاقتصادي العام غير محفز في ظل سيادة التوقعات التشاؤمية، لذا فان ذلك سيلقي بظلاله على معدلات الاستثمار والاستهلاك والاسعار.

أن وزارة التخطيط لها تقديرات مختلفة وأكثر تشاؤما، اذ قدرت أن معدل التدهور الاقتصادي بلغ 21.5 في المائة في الفصل الثالث من عام 2020 عما هو عليه في الفصل الثالث من عام 2019.

1 ـ 3 ـ 2: ارتفاع الفقر في ظل الازمة

ان الاثار الاجتماعية والاقتصادية للحجر الصحي وتراجع الانفاق العام نتيجة لانخفاض أسعار النفط لا تقتصر على توقف الاعمال والبطالة، لأن فقدان مصادر الدخل لملايين من الناس يمكن أن يتضمن تداعيات كارثية على الفئات الهشة والفقيرة، وهنا نستحضر خصائص الفقر في العراق، التي تشير الى ان ما يميز الفقر في العراق هو قرب نسبة كبيرة من السكان من خط الفقر، وهو ما يعني هشاشة أوضاع ملايين الناس، الذين ستؤدي الأزمة الى وقوعهم تحت خط الفقر مع تراجع دخولهم. وتشير وزارة التخطيط الى نسبة الفقر في العراق ارتفعت بسبب الجائحة خلال عام 2020 الى 31.7 %.

1 ـ 3 ـ 3: ارتباك السياسة المالية

ثار جدل واسع حول مشروع الموازنة الذي تأخر تقديمها، مما اضطرت الحكومة الى سحبها وعملت بالصرف 12/1. وبسبب عدم كفاية الإيرادات العامة المتحصلة من مبيعات النفط لانخفاض أسعاره قدمت حكومة السيد الكاظمي قانون الاقتراض لإعطاء غطاء قانوني لعملية الاقتراض، وأقر مجلس النواب القانون ذي الرقم 5 لسنة

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، نيسان/ألأبريل 2020، ص8.

(2) World Bank Group, Iraq Economic Monitor Navigating the Perfect Strom (Redux)، Spring 2020, P.16.

2020 وتم تخويل وزير المالية الاتحادي صلاحية الاقتراض محليا وخارجيا، وحدد سقف الاقتراض بمبلغ 15 ترليون دينار اقتراض داخلي و5 مليار دولار اقتراض خارجي، وجاء بالمادة 7 من القانون (على مجلس الوزراء تقديم برنامج للإصلاح الاقتصادي الى مجلس النواب خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما من تاريخ إقرار القانون)، ومن جانب آخر، شكل مجلس الوزراء بموجب القرار 12 المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ 12 أيار (مايو) خلية الطوارئ للإصلاح المالي لمواجهة الازمة المالية التي يمر بها البلد، ولم تقدم الحكومة ورقة الإصلاح في الوقت المحدد في قانون الاقتراض، بل قدمت بدلا عنها الورقة البيضاء في تشرين الأول 2020، ولم تقتصر الورقة البيضاء على الإصلاح المالي بل شملت الإصلاح الاقتصادي، وثار جدل كبير بين الاقتصاديين والسياسيين حولها بين مؤيد وعارض ومصحح لها، ولكن القاسم المشترك بين الآراء كلها بأن الاقتصاد بحاجة الى اصلاح جذري. وقد افتقدت الورقة الى الاليات المطلوبة في تحقيق الأهداف الواردة فيها.

وعدلت اللجنة المالية قانون تمويل العجز بشكل جوهري فقد قدرت اللجنة الإيرادات العامة 10.5 ترليون دينار، في حين قدرتها الحكومة 19.720 ترليون دينار، واجمالي النفقات العامة (الجارية + الاستثمارية) لثلاثة أشهر 57.811 ترليون دينار، وأقر مجلس النواب اجمالي النفقات 22.5 ترليون، يتم تمويلها من خلال تخويل وزير المالية الاتحادي بالاقتراض محليا وخارجيا، يخصص منها نسبة 20 في المائة الى النفقات الاستثمارية، و350 مليار دينار الى ميناء الفاو الكبير و150 مليار دينار لوزارة الزراعة لدعم المزارعين، وبذلك انخفضت فجوة التمويل من 41.630 ترليون دينار الى 12 ترليون دينار.

1 ـ 3 ـ 4: البنك المركزي والسياسة النقدية

حمل عام 2020 معه تغييرات على مستوى عال من الأهمية للبنك المركزي، لاسيما في الثلث الأخير منه، اذ تم تغيير محافظ البنك السيد على محسن إسماعيل العلاق وحل محله السيد مصطفى غالب مخيف الذي قاد سياسة نقدية غيرت اتجاه نافذة بيع العملة وحركت سعر الصرف الأجنبي امام الدينار الذي كانت أصوات المناقشة حوله تتردد بين الأكاديميين والمهنيين. اذ استمر البنك المركزي بسياسة خصم الأوراق المالية الحكومية لفك الضائقة عنها، فضلا عن السياسة النقدية المتساهلة، ولكن الجديد الذي أقدمت عليه الإدارة الجديدة للبنك هو وضع معايير جديدة لتصنيف المصارف التجارية الخاصة الذي تحدد في ضوئه السماح لها في الدخول لشراء النقد الأجنبي من نافذة بيع العملة الأجنبية، وتعد هذه الخطة جزء من عملية الإصلاح المصرفي اذ انها فرضت على المصارف المتلكئة ضرورة تحسين وضعها وكذلك تحفيز المصارف المتوسطة والجيدة لتكون بالمستوى الأعلى. وقد انعكس على حصص المصارف التجارية من العملة الأجنبية (الدولار) المباعة من النافذة، فبعد ما كانت كل المصارف متساوية، اضحى الآن لهذا التصنيف دور في التمييز بين المصارف، لا بل يصل الى حد حرمان البعض منها ولاسيما تلك التي توصف بانها متعثرة او متلكئة والتي تقع في ذيل قائمة التصنيف والتي تعد مهددة بالتصفية.

وفي ميدان الإصلاح المصرفي فقد انشأ البنك المركزي المنصة الالكترونية لخطابات الضمان بهدف تنظيم وأتمتة العمل المصرفي وتدقيق ومراقبة عملية اصدار خطابات الضمان التي تصدر من قبل المصارف التجارية، اذ تم بناء فقرات لتعليمات النافذة لخطابات الضمان بمحددات عمل الكترونية لا يمكن لأي مصرف تجاهلها، اذ

ان المنصة لا تسجل خطاب الضمان ضمن بياناتها، وبالتالي فانه عند مخاطبة الجهة المستفيدة للبنك المركزي للتأكد من تحميل معلومات الخطاب من عدمه سوف لا يتم تزويد هذه الجهة بنموذج يؤيد تحميل معلومات هذا الخطاب.

ومن خطوات الإصلاح المصرفي والشمول المالي نذكر أن البنك المركزي بذل جهودا حثيثة في ميدان التعاملات الالكترونية اذ تم توطين رواتب موظفي اغلب دوائر الدولة وامست نسبة كبيرة من موظفي الدولة العراقية تستلم مرتباتها عن طريق المنافذ الالكترونية والبطاقات الذكية وهي خطوة مهمة جدا في توسيع التعاملات الالكترونية بدلا عن استخدام العملة في التداول وعمليات البيع والشراء.

ولعل القرار الأكثر أهمية في عام 2020 كان زيادة سعر صرف الدينار (تخفيض قيمته) المباع من وزارة المالية الى البنك من 1192 دينارا للدولار الى 1450 دينارا للدولار، وهو قرار اثار جدلا واسعا بين الأوساط الشعبية والسياسية والأكاديمية.

وعموما فان استجابة البنك المركزي وان كانت متأخرة لتخفيض قيمة الدينار في نهاية عام 2020 للحفاظ على الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي فضلا عن هدف دعم الموازنة العامة، سيتولد عنها اثار تظهر في الحد من الاستيرادات غير الضرورية وحتى التحسن في الحركة السياحية نحو العراق وغيرها في الامد القريب، وسيحصل تحسن في الانتاج الزراعي والصناعي على الامد المتوسط والطويل، وتكون الفاعلية اكثر اذا اقترنت بسياسة مالية قوية تجاه ضبط الحدود والمنافذ الرسمية وغير الرسمية مع دول الجوار ولاسيما تركيا وايران وايضا المنافذ خلال المنطقة الشمالية لمحافظتي السليمانية ودهوك. ولعل السلطات المالية تتخذ مثل هذه الاجراءات اسوة بتحرك البنك المركزي في الدفاع عن العراق ومصالحه الوطنية.

1 ـ 3 ـ 5: ميناء الفاو الكبير

يعد ميناء الفاو الكبير الميناء العراقي الوحيد المفتوح على البحر اذ يقع في مدخل خور عبد الله من جهة الخليج في حين ان جميع الموانئ العراقية الأخرى تقع على الأنهار والقنوات الداخلية، وهذا ما يحقق للميناء إمكانية استيعاب البواخر العملاقة التي لا تستوعبها الموانئ العراقية الأخرى، كونها مصممة لأعماق محدودة لا تتجاوز 12.5 مترا، فضلا عن اختصار الوقت اللازم للمرور في قناة خور عبد الله او شط العرب للوصول الى الموانئ الأخرى. ولهذين العاملين أهمية كبيرة في زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ العراقية بما يتناسب مع الحاجة الفعلية سواء كانت المحلية ام لغرض الترانزيت للدول المجاورة مما يؤدي الى تعظيم العوائد المستحصلة من الميناء.

يعد ميناء الفاو الكبير من المشروعات الاستراتيجية المهمة في العراق، إذ يسهم إنجازه بمنح العراق اطلالة جيدة على مياه الخليج العربي، والمتمثل في القنوات الملاحية الدولية التي تربط الخليج العربي وميناء أم قصر وخور الزبير ومن ثم الموانئ العالمية في أعالي البحار.

إن أرصفة الموانئ الحالية بطاقاتها التصميمية التي بحدود (15.90) مليون طن سنويا، ستكون غير قادرة على تلبية الطلب المتوقع من الاستيرادات والصادرات للعراق مستقبلا، ومن ثم فإن إنشاء ميناء الفاو الكبير سيسهم في:

- تخفيف الضغط على الموانئ العراقية الحالية.
- تلبية احتياجات البلد من الصادرات والاستيرادات.
- يتضمن الميناء خدمة التجارة الإقليمية (الترانزيت) بين آسيا وأوروبا وبطاقة ابتدائية (20) مليون طن قابلة للزيادة لتصل إلى (45) مليون طن سنويا.
- تطوير الواجهة المائية للعراق وتطوير المنطقة اقتصاديا.
- تشغيل الأيدي العاملة الفنية وبنسبة كبيرة.
- تحسين الخط الساحلي ومنع عملية التعرية والفقدان للساحل.
- استخدام العراق كقناة جافة لنقل البضائع إلى أوروبا أو إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا وتركيا.

ويواجه الميناء عددا من العقبات أهمها: قلة التمويل، عدم وجود إرادة وطنية موحدة لتنفيذ المشروع على المستوى المحلي، الفساد المالي والإداري، انعدام البيئة الأمنية والقانونية اللازمة لإنجاحه، سوء الإدارة، وعدم وجود شبكة نقل كفؤه تتناسب مع حجم المشروع. مع ذلك فان هناك خيارات عديدة يمكن ان تلجأ اليها الحكومة العراقية لبناء ميناء الفاو الكبير وهي:

- تمويل الاستثمار المقدر في المرحلة الأولى بحوالي 2.370 مليار دولار من الموازنة العامة وهو امر من الصعب تحقيقه في ظل الازمة المالية التي يعاني منها العراق حاليا.
- اللجوء الى الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية.
- اصدار سندات خاصة للجمهور بإسم سندات ميناء الفاو الكبير بآجال استحقاق معينة كأن تكون لمدة 4 سنوات وبما يعادل كلفة المشروع.
- اعلان ميناء الفاو الكبير شركة مساهمة مختلطة للاكتتاب العام وطرح الأسهم للمواطنين، وبنسبة 49 % مقابل 51 % لوزارة النقل.
- إعادة التفاوض مع الشركة الهندسية الصينية CMEC التي قدمت عرضا لإنشاء ميناء الفاو الكبير عام 2011 على طريقة تسليم المفتاح وبكلفة 6 مليارات دولار تدفع على شكل نفط خام بعد 6 سنوات من افتتاح الميناء وبسعر يوم التحميل علما ان سعر الفائدة لتي طلبتها الشركة الصينية هي واحد بالألف وضمان سيادي من وزارة المالية. ومازال عرض الشركة قائما.
- اعتماد نظام BOOT اذ يمكن أن تمنح وزارة النقل حق التملك لميناء الفاو الكبير خلال مدة زمنية معينة للشركة الأجنبية صاحبة الامتياز التي تقوم بتمويل وبناء المشروع وتشغيله وصيانته وتقاضي الرسوم المقررة. وبعد انتهاء مدة الامتياز تنقل ملكية المشروع مرة أخرى الى وزارة النقل. أي ان هذا النظام يمكن الإشارة اليه على انه: البناء ـ التملك ـ التشغيل ـ نقل الملكية.

وقد تم اختيار شركة دايو الكورية لإنجاز المرحلة الأولى من ميناء الفاو الكبير وبكلفة 2.625 مليار دولار. وقد خصصت الحكومة في موازنة 2021 لميناء الفاو الكبير 400 مليون دولار يتم اقتراضها من بنك الاستيراد والتصدير

الكوري او بضمانته وهو ما يعادل 15 % من كلفة تنفيذ المرحلة الاولى لميناء الفاو الكبير وهذا يعني اننا بحاجة وفقا لهذا المستوى من التخصيصات الى نحو 7 سنوات لإنجاز المرحلة الاولى فقط مع ان المدة المقررة لإنجازه تبلغ اقل من 4 سنوات.

1 ـ 4: الأمن والدفاع 2020

كانت السمة الغالبة للجانب الأمني قبل عام 2003 هو امن النظام ورئيسه، وليس امن الشعب والدولة، مما افرز انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان واستبداد وقمع ووحشية مع تعدد الجهات التنفيذية التي تمارس تلك الانتهاكات. حيث لا يأتي ذكر نظام البعث (المباد) عند أغلب العراقيين إلا وكان مصحوبا بصور المقابر الجماعية والتعذيب داخل السجون وجرائم التطهير، إضافة إلى جرائم الأجهزة القمعية التي كانت سياساتها مبنية على ترهيب المجتمع وانتهاك أبسط القيم الإنسانية، لاسيما أن تلك الجهات كانت تقوم مقام القاضي والمنفذ للأحكام.

ثم أعقب عهد النظام السابق توجه الأحداث إلى عملية تحول سياسي حافلة بالعنف والدمار وتدهور امني كبير، بسبب دخول قوات الاحتلال، ومن ثم ظهور تنظيم القاعدة، وتلى ذلك تنظيم داعش، الى ان وصل الأمر الى الحد الذي عد فيه العراق اخطر الدول امنيا واقلها سلمية في عام 2020، حيث جاء في المرتبة الثالثة ما قبل الأخير من بين الدول الموصوفة بالخطورة، أي احتل المرتبة 161 من أصل 163 دولة مدرجة في القائمة، على وفق 23 مؤشر تم جمعها في ثلاثة معايير هي الأمان والأمن المجتمعيان، ومدى الصراع المحلي والدولي المستمر، ودرجة العسكرة. في حين جاءت سوريا بعد العراق، وتذيلت أفغانستان القائمة بالترتيب.

ولقد اتسم الجانب الامني في عام 2020 بكونه تحد كبير للمؤسسات الامنية والعسكرية، من حيث التعامل مع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي رافقت عملية انتقال السلطة من حكومة مستقيلة تحت ضغط تلك التظاهرات الى حكومة كانت نتاج تلك التظاهرات الى حد كبير، فكان على المؤسسات الامنية والعسكرية أن تتحلى بضبط النفس والتعامل المهني مع تلك الاحتجاجات بصورة اجمالية، وإن رافقت عملها بعض الخروقات الخطيرة الكبيرة على حياة وامن المتظاهرين.

من جهة اخرى كانت القوى الامنية والعسكرية مطلع عام 2020 امام تطورات ميدانية خطيرة، على إثر مجريات الاحداث الامنية في البلد والذي تمثل بحادثة اغتيال قاسم سليماني وابو مهدي المهندس قرب مطار بغداد الدولي، تلك الحادثة التي جعلت العراق ميدانا عسكريا للصراع الايراني _ الامريكي العسكري الصريح، وما تبعه من سلسلة احداث عسكرية، تبادل فيها الجانبان الاشتباكات العسكرية على الساحة العراقية بصور مختلفة، وانتشار السلاح لدى فصائل لا تخضع لسلطة الدولة، الى جانب ضعف الأجهزة الأمنية الرسمية، مما دعا الى الحاجة إلى إعادة هيبة الدولة وسيادة القانون على الجميع، وهذه أيضا تطلب إجراءات وخطوات عملية مهمة وقرارات حاسمة حتى تنعكس على الواقع الأمني والعسكري وعلى جميع مفاصل الدولة وفي مقدمتها الأمن والسلم لدرء العراق مخاطر هذا الصراع.

وجدير بالإشارة الى ان عام 2020 قد حمل معه جملة إضافية من التحديات الأمنية والعسكرية الاخرى، كموضوع السلاح الذي تملكه المجاميع المسلحة وخطورته على امن الدولة والفرد واستخدامه في الصراع

السياسي الداخلي والاقليمي، مع وجود الكثير من العناصر الاجرامية الاخرى التي تملك السلاح هي الاخرى، والفوضى العارمة التي تحدثها بعض العشائر الخارجة عن القانون وصراعاتها المستمرة، مما رفع نسبة جرائم الاغتيال والتصفية السياسية بشكل كبير، وليس ببعيد عن ذلك الخلاف السياسي بين القوى الحزبية المختلفة على نوع وكم تواجد القوات الأجنبية في العراق.

1 ـ 5: علاقات العراق الدولية 2020

وشهدت علاقات العراق الدولية تطورات جديدة، إذ بدأ عام 2020 بمرحلة صعبة في سياسته الخارجية اتسمت بتصاعد حدة التنافس الإقليمي والعالمي لاختراق الساحة الداخلية، وتعرضت البلاد من جراء ذلك إلى ضغوط مرهقة، لم تكن قادرة على تحملها، لعدم وجود التكافؤ المطلوب، ولمحدودية إمكاناتها الداخلية. فقد ألقت حادثة المطار ومقتل نائب رئيس هيئة الحشد وقائد فيلق القدس الإيراني بظلالها القاتمة على العلاقات العراقية ـ الأمريكية، أعقبها بعد بضعة أيام منها، أصدار مجلس النواب العراقي قرارا يلزم الحكومة بإلغاء طلب المساعدة المقدم منها إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، تلاه حصول توترات أمنية خطيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعرضت قواتها وبعثتها الدبلوماسية إلى قصف صاروخي لمرات عديدة، سواء من الجانب الإيراني أو من الفصائل المقربة منها، مما اضطرها إلى الإعلان عن رغبتها في جدولة انسحابها بدءا من 17 آذار (مارس) 2020 بالشكل الذي يقلص تواجدها العسكري عدديا في العراق.

ومع تولي السيد مصطفى الكاظمي لرئاسة الوزراء في مطلع نيسان (أبريل) 2020 بدأت مرحلة أخرى تميزت بالانفتاح السياسي على دول الجوار، لا سيما الولايات المتحدة التي وجدت في التغيير فرصة مناسبة لإعادة تنظيم علاقتها بالعراق من جديد، على وفق المصالح المتبادلة والشراكة القائمة على الرغبة في الأمن والازدهار. لذا بادر الطرفان إلى بدء ما يسمى بـ (الحوار الاستراتيجي)، الهدف منه تعزيز العلاقات بين البلدين والتعامل في المجال المالي والتجاري والاستثماري، فضلا عن التنسيق الأمني في مجال تدريب القوات العراقية ومكافحة الإرهاب، ومناقشة دعم الولايات المتحدة لبعثة الأمم المتحدة في العراق لمساعدته في المحافل الدولية والانتخابات التشريعية المزمع إجراءها.

ومثلت روسيا إحدى الجهات الفاعلة والمندفعة بقوة نحو العراق، بوصفه أحد أقطاب التوازن في منظومة الأمن الأقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن أن يكون ركيزة أساسية لتحالفها مع إيران، وهذا ما جعلها تتوجه نحو إجراء لقاءات دبلوماسية مع الجانب العراقي في بغداد وموسكو، أثمرت عن إعلان روسيا عن استثمار بضعة مليارات في مجال النفط وتطوير البنى التحتية وتجارة السلاح والجهد الاستخباري، كما تم مناقشة تفاهمات أولية بين الجانبين تشمل قطاع الطاقة والمعدات العسكرية ودعم الجيش العراقي.

وامتلكت قوى دولية أخرى طموحات واسعة في العراق، كالاتحاد الأوروبي، الذي غدا عام 2020 شريكا تنمويا أساسيا لدعم البلاد في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية، حيث شارك أعضاء مهمون فيه، كبريطانيا وألمانيا وفرنسا، بفاعلية في التحالف الدولي ضد داعش، وساعدت العراق في الضربات الجوية والإعانات الإنسانية للمتضررين والنازحين، فضلا عن الملف الأمني.

وشهد عام 2020 تغلغل قوة دولية صاعدة ومنطلقة من الشرق، هي الصين التي عولت كثيرا على اتفاقياتها ومذكراتها السابقة الموقعة مع حكومة السيد عادل عبد المهدي قبل استقالتها، والتي شملت مشروعات متنوعة مثل مد السكك الحديدية وبناء الموانئ والمستشفيات والمدارس والطرق والمشاريع الإسكانية والتعاون في مجال مكافحة جائحة كورونا في إطار ما عرف بـ (صفقة النفط مقابل الإعمار). وقد استبقت الصين الأحداث باتخاذها مبادرات تتعلق بتزويد العراق بالمساعدات والأجهزة الطبية والخبراء والمختصين، لمساعدته في تجاوز محنة الفايروس المستجد. لكن الاضطراب السياسي في البلاد وتحول إدارة دفتها من رئيس وزراء إلى آخر عرض الاتفاق إلى التجميد، بسبب عدد من العوامل، يقف في مقدمتها إغلاق الاقتصاد الصيني بسبب الجائحة والظروف المالية المتردية وغياب الموازنة الاتحادية العراقية التي تسمح للحكومة بالقيام بمشاريع استثمارية عملاقة.

وسجل العام 2020 تطورا لافتا في العلاقات العراقية ـ اليابانية، فقد أبدت الأخيرة ترحيبها بتشكيل حكومة السيد الكاظمي واستعدادها للتعاون معها في المجالات كافة، لا سيما في الاستثمار وإعادة الإعمار. وتم تفعيل القرض الياباني منذ نيسان (ابريل) 2020 لتطوير قطاع الطاقة وإنشاء محطة كهربائية فرعية في بابل ومشروع تحويل المخلفات الفائضة من مصافي الجنوب إلى منتجات ذات قيمة عالية.

أما العلاقات العراقية العربية فقد تأثرت هي الأخرى بالمعطيات المحلية والإقليمية والدولية الطارئة في عام 2020، فبعد تولي حكومة السيد الكاظمي بادرت إلى اعتماد أسلوب الانفتاح على دول الخليج العربية، على وفق سياق التكامل الاقتصادي، وتم فتح آفاق التعاون مع المملكة العربية السعودية وإعادة العمل بالمنفذ البري المهم معها (عرعر)، تعبيرا عن رغبة جميع الأطراف بإعادة ترتيب علاقات العراق مع شقيقاته الخليجيات، عبر خطة سياسية جديدة لتوازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، بتأسيس محور دولي فاعل يكون أساسه (القاهرة ـ الرياض ـ بغداد)، مما يفضي إلى إبعاد العراق عن معادلة الصراع السوري واليمني باستمالته اقتصاديا ومساعدته ماليا لإعادة إعمار المناطق المحررة. أما مصر فقد سعت جاهدة في السنة المذكورة لنيل الفرص الاستثمارية في السوق العراقية، اعتمادا على حاجة العراق إلى الخبرات وتوطين النشاطات التجارية، وهذا ما دفع الطرفين إلى التوقيع على خطة (النفط مقابل الإعمار) في أيلول (سبتمبر) 2020 التي تعد فاتحة لمشاريع نافعة في مجال الطاقة الكهربائية والزراعة والصحة والاسكان.

وتوجه العراق نحو تعزيز علاقته مع جارته سوريا، لتأمين حدوده المشتركة معها وتنسيق الجهد الأمني لمنع عبور المجاميع المسلحة، واستغلال الرغبة السورية في الحفاظ على أمنها وتطوير التبادل التجاري لتحصيل المزيد من المكاسب وتعويض الخسائر التي لحقت بها من جراء الحرب. كما وجد العراق في جارته الأردن طرفا عازما بشدة على تقوية العلاقات بين الطرفين، وتحويل التبادل التجاري المعتاد عبر التاريخ القريب إلى جهد مؤسساتي وتعاون لوجستي يصب في تطوير الاقتصادين الناهضين لكليهما.

أما من ناحية إيران فإن العلاقات العراقية معها كانت أكثر حساسية ودقة، وتحتاج إلى الكثير من الروية والحنكة، فقد أسهمت حادثة المطار في مطلع كانون الثاني (يناير) 2020 في اضطراب علاقته مع كل من إيران والولايات المتحدة، وجعلت أراضيه ساحة للتصادم وتصفية الحسابات بينهما. لكن ما زالت الآمال منعقدة على

توجهات الرئيس حسن روحاني الذي يولي الدبلوماسية اهتماما متزايدا، ويرغب في تفعيل التعاون السياسي والأمني والاقتصادي مع الجانب العراقي، علما أنها تراقب بحذر التقارب العراقي مع جاراته الخليجيات وتعزيز علاقاته مع الدول العربية ذات التحالفات الراسخة مع الولايات المتحدة.

ويبدي العراق اهتماما متزايدا بعلاقاته مع تركيا، فهي تمثل حزامه الشمالي وبوابته التجارية الكبرى نحو أوروبا ومنصته التصديرية لنفطه على البحر المتوسط، وم الجدير ذكر أن تبادله التجاري معها عام 2020 يتفوق على جميع دول الجوار. وتسعى تركيا من جهة ثانية إلى جعل العراق ركيزة أساسية في منظومتها الأمنية، من خلال تأمين حدودها معه ومنع المجموعات الكردية المسلحة من تحويل أراضيه إلى قاعدة انطلاق أنشطتها المعادية لتركيا. لكن الأخيرة وضعت العراق وجها لوجه مع مشروعها المقلق ببناء عشرات السدود على نهري دجلة والفرات، واحتمالية اكتمال بعضها وبدء ملء بعضها الآخر، مما يفقد بلدنا نسبة كبيرة من مياهه، ويعطي للجانب التركي أفضلية في إنتاج الطاقة الكهرومائية وإنشاء مشاريع زراعية من المحاصيل الاستراتيجية.

1 ـ 6: المجتمع العراقي 2020

فيما تداخلت الأزمات مع كل أجزاء المشهد العراقي لعام 2020 ولم يكن المجتمع العراقي استثنائيا من بينها، فقد انعكست عليه الأزمة المزدوجة (السياسية، الاقتصادية، الأمنية) بشكل مباشر، وجعلته يمر باختبارات صعبة، كانت أهمها النزاعات العشائرية المحكومة بمنظومة قيمية وسلوكيات نفسية متأصلة في أعماق الفرد العراقي، جعلته من أكثر الأعوام قسوة على صعيد تلك النزاعات الجماعية والفردية، فقد سجلت التقارير الإعلامية اندلاع العشرات منها في أنحاء مختلفة من العراق، استخدمت فيها أنواع الأسلحة، وسببت الكثير من القتلى والجرحى وسلبت راحة الناس وعكرت أمنهم.

ونالت الأسرة العراقية الحصة الأكبر من المنغصات والمكدرات التي خلفتها الأزمات المتلاحقة (جائحة كورونا، التردي الاقتصادي) وما تبعه من التضييق على مصادر الرزق وصعوبة الحصول على لقمة العيش وإجبار العوائل على الحجر المنزلي، على الرغم من طول المدة الزمنية وازدحام الدور بأفرادها، والتداعيات التي جرها ذلك، كالتصرفات العدوانية والآثار النفسية السلبية وارتفاع نسبة الفقر وازدياد معدلات العنف الأسري، لا سيما تجاه فئة النساء اللواتي لم يستطعن التمتع بخصوصيتهن وزاد شعورهن بالانتهاك، وتم تسجيل قفزات كبيرة في حالات الاعتداءات عليهن. وقد تركت بعض الأعراف الاجتماعية والعقليات القبلية أثرا بالغا في توسيع دائرة الإساءة والعنف والاستغلال تجاه النساء والفتيات، وسياسة التمييز ضدهن في العمل ومضايقتهن في المنزل وخارجه.

وأشارت الإحصائيات الحكومية والبيانات الصادرة من منظمات المجتمع المدني إلى وصول العنف الأسري إلى مديات خطيرة، لا يمكن معها التغاضي أو السكوت، بل لا بد من تظافر الجهود لاحتوائه والتقليل منه، ومحاصرة الذين يمارسونه اجتماعيا وحكوميا. وتأسيسا على ذلك واستجابة إلى حاجة المجتمع العراقي إلى سبل رادعة لمكافحة مثل هذا النوع من العنف، فقد توجه المعنيون إلى تشريع قانون يستوعب جميع جوانبه ويكفل تجريم مرتكبيه ومعاقبتهم.

ودخلت أطراف عدة في حوارات مطولة وورش عمل عديدة، شاركت فيها منظمات تابعة للأمم المتحدة،

ولجان برلمانية، مثل لجنة المرأة والأسرة ولجنة حقوق الإنسان ومنظمات حكومية ورجال قانون من ذوي الاختصاص، لمناقشة علاقة المرأة بالرجل وأطفالهما داخل البيت الواحد وصياغة مسودة قانون (مناهضة العنف الأسري)، للحد من تفشي تلك الظاهرة غير الحضارية. وعلى الرغم من وصول مشروع القانون إلى مجلس النواب منذ منتصف شهر آب اغسطس 2020 فإنه ما زال في حالة شد وجذب داخل أروقة المجلس بين بعض القوى الفاعلة التي ما زالت مستمرة في إثارة الاعتراضات عليه.

كما إن الضغوط الاقتصادية والأزمة النفسية والسياسية انتجت لنا ظاهرة الانتحار المرفوضة لدى الشعب العراقي، لكنها مبررة لدى فاعليها. وقد هددت النسيج المجتمعي بالتفكك، ودفعت البعض إلى انتهاج سلوكيات منحرفة وغريبة عن قيمنا الدينية ومنظوماتنا الأخلاقية وسجلت المئات من حالات الانتحار المؤسفة، ومثلها من حالات الشروع للانتحار عام 2020 في المحافظات العراقية، لاسيما العاصمة بغداد، وقد أعطيت أسبابا شتى لها، منها الفقر المدقع، والجهل والانحدار الأخلاقي والعزلة القسرية والإحباط وتعاطي المخدرات وغيرها.

1 ـ 7: المجتمع المدني

ولم يسلم المجتمع المدني ومنظماته من الأزمة الواقعة في العراق عام 2020، بل كانت في وسط تلك الظروف الصعبة وتحملت مسؤولية كبيرة في الدفاع عن مدنية الدولة وإشاعة ثقافة الديمقراطية ودعم الفئات الاجتماعية الهشة، من خلال تحسين أوضاعها المعيشية وزيادة مدخولاتها، وتطوير قدراتها للنهوض بها، وتمكينها من بناء موقع أفضل في الصحة والتعليم وفرص العمل الحكومي والخاص. والاضطلاع بمهام إنسانية استثنائية في مواجهة جائحة كورونا.

فقد وثقت المنظمات غير الحكومية في تقاريرها الوقفات المشرفة للمجتمع المدني في الاستجابة السريعة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ألمت بالبلاد من جراء انخفاض أسعار النفط والإغلاق العام وعجز الميزانية الاستثنائي، فنزلت المئات من منظمات المجتمع المدني وعشرات الآلاف من المتطوعين إلى ميدان العمل الإنساني ليقوموا بتقديم المساعدات (سلات غذائية، مبالغ مالية، أدوية، وغيرها) لملايين العراقيين المحتاجين إليها، مما كان له الأثر البالغ في التخفيف من معاناة الناس، وكان شعارها التعاون مع بعضها البعض ومع المؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات العلاجية وجمع التبرعات. وكانت تصارع صعوبات جمة، منها تلكؤ المانحين بدعمهم ومغادرة معظم ممثليهم الأجانب أرض العراق، وتغيير اساليب التواصل الالكتروني وطرق الدعم اللوجستي، مما استلزم من منظماتنا التكيف السريع مع الوضع الجديد.

وبذلت منظمات المجتمع المدني مساعي من نوع آخر، تجسدت في دفع الحكومة ومجلس النواب لسن قانون ضد العنف الأسري، فدخلت في حوارات مطولة ونقاشات حادة مع مختلف القوى السياسية والجماعات المؤثرة للضغط في هذا الاتجاه، ونظم الناشطون والناشطات حملات إعلامية لتحشيد الرأي العام للمجتمع المدني وتأليب وكالات الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية ومنظماتها العاملة في العراق لدفع مسودة قانون (العنف الأسري) الى طاولة صناع القرار، وعلى الرغم من بعض المعارضة داخل المجلس، فإن المسألة رحلت إلى العام 2021.

ورصدت منظمات المجتمع المدني واقع حقوق الإنسان في العراق لعام 2020، ولاحظت تأثره سلبا بالجائحة،

فوثقت حالات الاعتقال والاحتجاز للمواطنين، لا سيما الإعلاميين منهم أثناء فرض حظر التجوال، وتصاعد وتيرة العنف الأسري، وتنوع أشكاله ضد الاطفال والنساء بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والحجر المنزلي والحرمان الإجباري من التعليم. مما تتطلب الكثير من الجهود لتوعية الجمهور بمسؤولياته الدستورية وقضايا المرأة والديمقراطية والمجتمع المدني.

1 ـ 8: التربية والتعليم العالي 2020

شهد قطاعا التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في السنوات الاخيرة تدهورا كبيرا، انعكس بشكل مباشر على الواقع العملي للبلد بصورة كاملة، كما كان له تداعياته الخطيرة على مكانة البلد على صعيد التصنيفات الدولية العلمية، وتراجع الدور المحوري للعلم في قيادة المجتمع وتطوره، وتجسد ذلك بشكل ملحوظ في عام 2020 بالذات، بعد ان واجه هذين القطاعين ازمة مركبة تمثلت بجائحة كورونا وتعطيل العملية التعليمية والتربوية بسبب التظاهرات، فضلا عن التحديات الأخرى التي كان كلا القطاعين يعانيان منها أصلا.

إلا انه من جهة أخرى فإن تلك الأزمة المركبة وضعت هذين القطاعين امام تحد كبير، وهو ضرورة ان يكون هناك حلول وبدائل لمواجهة الجائحة والتعطيل الكبير الذي حدث في الكثير من المحافظات بسبب تظاهرات تشرين، مما دفع كلتا الوزارتين الى محاولة التعاطي مع تلك المستجدات بوسائل عدة، لإنجاح السنة الدراسية، لا سيما عن طريق مواكبة الركب العالمي في التحول نحو التعليم الإلكتروني رغم قلة الإمكانات والتجارب المحدودة في هذا المجال المعرفي الحديث نسبيا في الوسط التربوي خصوصا، واغلب الجامعات كان لها تجربة يسيرة في مجال التعليم الإلكتروني، كما ثبت ان التعلم عن بعد ليس مجديا للشرائح الهشة من السكان، أو متعذرا أحيانا، وخاصة لدى الطبقة الفقيرة او المقيمين في مخيمات النازحين.

من جانب اخر يعاني قطاعا التربية والتعليم من مشاكل متجذرة، مثل عدم كفاية الابنية المدرسية والجامعية والانقطاع والتسرب التعليمي التربوي وضعف التمويل الحكومي للتعليم والتربية والبحث العلمي والمشاكل القانونية والادارية كتشريع قانون أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2020 وبعض التغييرات الادارية غير المهنية في وزارتي التربية والتعليم العالي.

الا ان هذه الازمات المركبة لم تمنع المؤسسات التربوية والتعليمية من تبنيي بدائل خلال ازمة جائحة كورونا، تمثلت بالتحول نحو التعليم الإلكتروني والخدمات التعليمية المنزلية، وعلى الرغم مما رافقه من سلبيات وتحديات لكنه جعل تلك المؤسسات تكتسب خبرة فعلية في هذا المجال الحديث من مجالات التعلم، مما أشر الى تقدم ملموس في هذا التحدي الكبير وبالإمكان مستقبلا الاعتماد عليه بعد معالجة السلبيات التي رافقته.

مما تقدم يبدو واضحا ان تشخيص مواطن الضعف والقوة والتحديات التي واجهت قطاعي التعليم العالي والتربية في سنة 2020 يعد ضرورة عملية ونظرية، كونه يعطي مؤشرا مهما نحو الاتجاه الذي يجب ان تسلكه الحكومة في هذا المجال، بعيدا عن إخفاء الحقائق أو تجاهلها او التشكيك بها، لغرض تفادي الأخطاء التي ارتكبت أو لا زالت ترتكب. فمستقبل التربية والتعليم يتوقف عليه مستقبل الوطن بكامله، ولا مستقبل ولا تنمية لوطن تكون سياسته التعليمية والتربوية فاشلة او سلبية، لأنها الطريق الافضل نحو التغيير.

1 ـ 9: الخدمات العامة 2020

تؤدي منظومة الخدمات العامة دورا مهما وفعالا في تحقيق التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها العمود الفقري لكل الأنشطة الاقتصادية. إلا إن ملاحظة التطورات التي طرأت عليها تشير وبشكل جلي الى حالة من الفشل والقصور الواضح في الأداء، وعدم تبني استراتيجيات واضحة المعالم في هذا المجال، وكان الأداء الحكومي دون مستوى الطموح، الامر الذي يتطلب تعزيز الجهود الهادفة الى تقديم الخدمات. وفي ظل تنامي الطلب على الخدمات العامة نتيجة للنمو السكاني، وقيود التمويل والحاجة الى تصحيح أوضاع المالية العامة والتي فرضها انخفاض أسعار النفط، ومن اجل الارتقاء بمنظومة الخدمات الحكومية من حيث الجودة والكفاءة في تقديمها وبما يخلق فرص لتعزيز الانتعاش الاقتصادي، ينبغي العمل على إعادة النظر في السياسات والآليات المتبعة لتقديم الخدمات لتطويرها وتحديثها والاستفادة من التطورات التكنلوجية التي يشهدها العالم وبما يعزز الكفاءة والجودة في هذا المجال.

1 ـ 9 ـ 1: خدمات الصحة العامة

تعد الصحة أحد اهم المؤشرات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، والتمتع بأعلى مستويات الصحة حق لكل انسان. وقد دفعت الجائحة هذا القطاع الى الواجهة، وركزت الأضواء على أوضاعه وما يواجهه من تحديات.

ويعد القطاع الصحي في العراق من القطاعات الصحية الضعيفة، وفق المعايير العلمية العالمية، من حيث حجم الإنفاق وتوفر البنى التحتية والقدرة على تلبية كامل احتياجات السكان في الحالات الطارئة والباردة وتوفر الاحتياطات لمواجهة الازمات، وهو قطاعا عاما، اذ يمثل 63% من الانفاق الصحي، ويدار ويمول في الغالب من وزارة الصحة 73% تقريبا، وقد شهد الانفاق الحكومي على الصحة من مجموع الانفاق الكلي تراجعا واضحا خلال السنوات الماضية وذلك بسبب تواتر الازمات وعدم الاستقرار وانهيار اسعار النفط، وقد بلغ الانفاق على الصحة 5.5% من الناتج الإجمالي GDP وهو أقل بكثير من دول المنطقة ودول منظمة التعاون الاقتصادي.

ويعاني القطاع الصحي في العراق من تقادم البنى التحتية، ومحدودية الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، وارتفاع معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية، بسبب ضعف الوعي الصحي، وهجرة الكفاءات الطبية والصحية، بسبب سوء الأوضاع الأمنية، الى جانب الاضرار الكبيرة التي لحقت به بسبب العمليات الإرهابية والصراع.

وتشير الإحصاءات الى ان عدد المراكز الصحية بلغ 1813 مركز (مركز صحي لكل 16000 من السكان) في حين يبلغ عدد المستشفيات الحكومية 190 مستشفى ما عدا إقليم كوردستان، وحوالي80 مستشفى اهلي.

ويواجه القطاع الصحي أعباء متزايدة من جراء تفشي فيروس كورونا والذي شكل خطرا على جانبي العرض والطلب للخدمات الصحية الأخرى غير تلك المتعلقة بالجائحة، إذ لديها مجموعة من السكان الأولى بالرعاية ومعرضين الى خطر جراء الصراعات والأزمات الإنسانية التي مرت على البلد، فضلا عن أوجه القصور في انظمتنا الصحية..

ومنذ تفشي فيروس كورونا باشرت وزارة الصحة العراقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بوضع خطط

لمواجهة تفشي الفيروس وشكلت لجنة أطلق عليها خلية الأزمة تضم كافة القطاعات المعنية لمواجهة الجائحة ومتابعة الإجراءات المتخذة.

ومع ذلك، وفي تموز 2020 حذرت المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق من كارثة انسانية في البلاد، مبدية قلقها من تردي الوضع الصحي في المحافظات والمدن العراقية، واشارت الى إن تردي الوضع الصحي في المحافظات والمدن العراقية نتيجة ضعف وانعدام البنى التحتية الصحية وقلة الدعم الحكومي المقدم للمستشفيات والمراكز الصحية والنقص الشديد في مادة الأوكسجين وعدم توفر مسحة العينة (pcr) والمستلزمات الوقائية والأدوية.

إجمالا، كشف تفشي فيروس كورونا المستجد عن هشاشة النظام الصحي وأظهر عيوبه، وما يزال المواطن العراقي يعاني في الحصول على العلاج الكافي والرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الكوادر الصحية، والموازنات الحكومية الكبيرة التي تفوق موازنات عدة.

1 ـ 9 ـ 2: الكهرباء واستمرار الازمة

في العراق تمثل وزارة الكهرباء الجهة المسؤولة عن السياسات وامدادات الكهرباء في جميع انحاء البلد، وقد تأسست بعد عام 2003 وتتكون من 13 شركة عاملة في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع الى جانب شبكتين ساندة.

ان وضع قطاع الكهرباء بقي كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيير، بل ازداد سوء على الرغم إنفاق الكثير من المبالغ عليه. وفرض هبوط اسعار النفط وتفشي جائحة كورونا خلال عام 2020 ضغوطا غير مسبوقة على اوضاع الاقتصاد العراقي فاقمت مواطن الضعف والهشاشة التي يعاني منها قطاع الكهرباء، اذ ان الكثير من قطاعات الصيانة أغلقت بالكامل بسبب الجائحة بعد تسجيل إصابات وحالات وفيات بين الموظفين، وإغلاق معامل تصليح المحولات المعطوبة بالكامل، الى جانب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وعدم تخصيص الأموال لوزارة الكهرباء، مما أثر في صيانة المحطات الإنتاجية. وقد اشار وزير الكهرباء الى إن تفشي الجائحة منع وصول الخبراء الاجانب الى العراق لتطوير قطاع الكهرباء من خلال تقييد حركتهم ومنعهم من الخروج من البلاد لأسباب صحية، مما أثر سلبا على الخطط المعدة من الوزارة.

وعلى الرغم من حديث وزارة الكهرباء المتكرر عن تجاوز سقف إنتاجها 17 ألف ميغاواط، خلال شهر تموز (يوليو) 2020، إلا أن معاناة المواطنين العراقيين ما زالت متواصلة بسبب مشاكل البنى التحتية التي يعاني منها قطاع الكهرباء، الى جانب نمو الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، واشارت الوزارة الى انه (بصراحة لا نستطيع مواكبة النمو في الطلب وزيادة استهلاك الطاقة الكهربائية ونحن بحاجة لتخصيصات مالية لشراء المواد اللازمة... أن الوزارة خسرت 12 مليار دولار بين العامين 2017 ـ 2018 في المناطق المحررة من داعش).

وفي آب (أغسطس) 2020 أعلنت وزارة الكهرباء إنها حققت انجاز غير مسبوق بوصول إنتاج المنظومة إلى 19200 ميكاواط لأول مرة، والذي انعكس إيجابيا على ساعات تجهيز الكهرباء للمواطنين مؤكدة أنها تسعى إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية.

ومع نهاية شهر ايلول أعلنت وزارة الكهرباء عن قرب إضافة 3000 ميكا واط للمنظومة من خلال وحدات

ومحطات إنتاج ستدخل للعمل قريبا، وستكون من ضمن الاستعدادات للعام الجديد وتحدثت عن اعفاء العراق 60 يوما لاستيراد الغاز من إيران، كما اكدت العمل على تنويع مصادر الطاقة والمضي بمشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار.

إلا إن امدادات الطاقة الكهربائية تراجعت بشكل حاد خلال الربع الأخير من عام 2020 بسبب انخفاض ضغط الغاز اللازم لتشغيل محطات التوليد وتوقف إيران عن توريد الغاز الطبيعي للمحطات الكهربائية ومطالبتها بتسديد الديون المترتبة. وقد أعلنت وزارة الكهرباء عن فقدان 6000 ميكا واط، الأمر الذي انعكس سلبا على ساعات تجهيز الكهرباء.

1 ـ 9 ـ 3: الخدمات البلدية

أدت الازمات والصدمات المركبة التي تعرض لها العراق خلال الخمس سنوات الماضية (الصدمة المزدوجة نهاية 2014 ـ 20117، وأزمة جائحة كورونا 2020 والتي لا تزال تداعيتها مستمرة)، فضلا عن عدم إقرار الموازنة العامة للبلد لعام 2020 الى توقف عدد كبير من مشاريع الخدمات البلدية العامة عن العمل وعدم دخول مشاريع أخرى جديدة، الامر الذي انعكس وبشكل سلبي على أداء الخدمات البلدية.

وتشير البيانات والاحصاءات الى وصول عدد محطات المعالجة المركزية الى 64 محطة وبلغ عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) و(السبتك تانك) 43.5 % و55.5 % على التوالي، في حين بلغ نسبة السكان المخدومين بشبكات تصريف مياه (الامطار والمشتركة) 41.7 %، أما عدد السكان غير المخدومين بشبكات المجاري فقد بلغ 10 %، وبلغت الطاقات الفعلية الى الطاقات التصميمية 70.4 % وهو ما يؤشر عدم عمل المحطات بكامل طاقاتها بسبب توقف عمل بعض المضخات وعمل البعض منها بشكل جزئي.

مع ذلك، فإن منظومة الصرف الصحي في العراق تعاني من مشاكل وتحديات ومعوقات جمة وكثيرة وقد تزداد هذه المعوقات وتتراكم نتيجة الازمات المالية التي يمر بها البلد وعدم توفر الموارد المالية اللازمة للنهوض بها، ولعل من أبرز هذه المعوقات:

- ضعف الصيانة وعدم الادامة وقلة الاليات.
- عدم توفر الكادر الفني والإداري الكفوء.
- مشاكل تتعلق بمحطات الضخ (قدم واستهلاك وعطل المضخات)
- قدم محطات معالجة مياه المجاري وضعف كفاءتها.
- شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل محطات المعالجة والضخ
- التجاوزات في ربط شبكات المجاري بشبكات مياه الامطار.

أما فيما يتعلق بخدمات البلدية العامة المتمثلة بالمخلفات الصلبة بأنواعها المختلفة (المنزلية والزراعية والصناعية والصحية) والتي تمثل أحد أخطر المشاكل المسببة للتلوث والمهددة لحياة الانسان لما تحمله من مكونات سامة وخطيرة، فعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مجال إدارة النفايات ومعالجتها وإعادة تدويرها إلا إن العمليات الأساسية لإدارتها في العراق والمتمثلة بالتجميع والنقل والتوزيع والمعالجة لم

تواكب تلك التطورات وبقيت مفتقرة الى استراتيجيات واضحة المعالم، وعدم توفر خطط ورؤية مستقبلية حول إدارة النفايات الصلبة، مما أدى الى ضياع فرص استغلالها كمورد يمكن الاستفادة منه.

وفيما يتعلق بخدمات الماء الصالح للشرب فقد بلغ نسبة المخدومين بشبكات الماء الصالح للشرب 83 %، وفي الحضر كانت نسبة المخدومين 91.9 % وكانت في الريف 64 %.

ونظرا لعدم كفاية مشاريع الماء، وقدم معظمها وقدم الشبكات والخطوط الناقلة، عملت الوزارة على تحسين اداء المشاريع القائمة واعادة تأهيل واصلاح الشبكات الناقلة واستبدالها، والمباشرة بوضع تصاميم متقدمة لمشاريع جديدة واحالتها للتنفيذ الفعلي لتوفير المياه الصالحة الشرب من خلال العديد من مشاريع الماء المركزية وصيانة، وتشغيل العديد من وحدات المياه. قامت الوزارة لغرض تعزيز زيادة الطاقة الانتاجية، بإحالة مشاريع الى التنفيذ الفعلي، وقامت بإيصال المياه الصالحة للشرب إلى المناطق الريفية من خلال استخدام السيارات الحوضية، وسيتم تعزيز هذا الأسطول بأعداد أخرى من السيارات الحوضية، هذا فضلا عن العلاقات التي تم توثيقها مع الدول المانحة لتنفيذ المشاريع الحيوية ومنها مشروع ماء البصرة الكبير ومشروع ماء الحسينية ومشروع ماء المثنى ونصب وحدات لتحلية مياه الاهوار.

1 ـ 9 ـ 4: خدمات النقل

يمثل النقل العام أهم البنى الارتكازية للاقتصاد الوطني، كونها ذات علاقة مباشرة ببقية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية.

وتعاني شبكة النقل البري من تضرر كبير بسبب تقادم عمرها الافتراضي وسوء التشغيل في قسم من الأماكن وكذلك الاعمال الإرهابية والتخريب الى جانب قلة التخصيصات المالية نتيجة للازمة المالية التي يعاني منها البلد وانعكاسات جائحة كورونا.

ففيما يتعلق بالطرق والجسور فتشير الإحصاءات الى إن عدد مشاريع تأهيل وإنشاء وإعادة إعمار الجسور قد بلغ 86 مشروع منها 39 منجز بشكل كامل، في حين بلغ عدد صيانة وإعادة تبليط وتشجير وانشاء علامات مرورية 160 مشروع والمنجز بشكل نهائي بلغ 58 مشروع.

وفي تشرين الثاني من عام 2020 اعلنت وزارة النقل إحالة مشروع قطار بغداد إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية، بعدد محطات يصل الى 14 محطة وبطول 22 كم كمرحلة أولى وبطاقة نقل 10 آلاف مسافر/ الساعة، وبكلفة أولية للمشروع بلغت نحو 2.5 مليار دولار ويتم تنفيذه من أرقى الشركات العالمية المتخصصة (ائتلاف شركة اليستوم الفرنسية وشركة هونداي الكورية) وبأعلى المواصفات، مما يسهم بشكل فاعل في فك الاختناقات المرورية وتطوير المنطقة حضريا.

وعلى صعيد آخر كان العراق رائدا في مجال النقل الجوي خلال القرن الماضي، والتي كانت تقودها الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية. ويوجد في العراق حاليا 5 مطارات، اثنين في (بغداد والبصرة) واثنان في اقليم كردستان (اربيل والسليمانية) فضلا عن مطار النجف الدولي، والتي تعمل جميعها تحت سلطة الطيران المدني، وهذه الاخيرة تعمل على الجوانب التنظيمية من حيث إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة للطيران

المدني في جمهورية العراق، واصدار الإجازات اللازمة، عقد الاتفاقات الجوية الثنائية بين العراق والدول الأخرى، ووضع السياسات والضوابط الكفيلة بأمن المطارات وسلامة النقل الجوي ومنح تصاريح العبور والهبوط، ووضع الأسس الكفيلة بتنمية إيرادات مطارات جمهورية العراق ومرافقها والحفاظ على تلك الاستثمارات وتشجيع فرص الاستثمار فيها.

والعراق حاليا من ضمن خمس دول في العالم لم تطبق برامج التدقيق ومراقبة السلامة التشغيلية USOAP والذي فرضته المنظمات الدولية الايكاو ICAO والاياتا IAIT والذي يشمل نظم الإدارة والعمليات الجوية ومراقبة الرحلات والترحيل الجوي وهندسة الطائرات والصيانة والعمليات داخل مقصورة الطائرة وعمليات المناولة الأرضية والشح فضلا عن إدارة الأمن، مما أدى الى إخراج العراق من قائمة الايكاو للنقل الجوي، علما انه من أوائل الموقعين على اتفاقية شيكاغو التي أسست هذه المنظمة، مما جعلنا خارج الشرعية الدولية في مجال الطيران رسميا وسبب للقطاع الكثير من الازمات والمشاكل الكثير، لعل أبرزها استمرار الحظر الاوروبي على طيران الخطوط الجوية العراقية وأيضا الازمة الادارية المتعلقة بالعائدية القطاعية لمطاراتنا، إذ تعمل بعض مطاراتنا ومنها مطار العاصمة بغداد خارج المعايير العالمية التي تعمل بها كل مطارات العالم كون الذي يشرف ويراقب هو نفسه الذي يقدم الخدمات وهي مخالفة قانونية دولية.

وبينما يستمر تفشي جائحة كورونا بفرض المزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، فقد تأثر قطاع الطيران العراقي بالجائحة بشكل كبير، أدى الى توقف معظم أنشطة النقل والشحن الجوي باستثناء بعض الرحلات الجوية.

وتسعى الحكومة العراقية الى زيادة الاسطول الجوي العراقي من خلال التعاقد على شراء الطائرات، ففي كانون الثاني (يناير) 2020 خول مجلس الوزراء وزارة النقل التفاوض مع إدارة سيتي بانك لتأمين قرض بمبلغ ملياري دولار لسداد أسعار الطائرات المتعاقد عليها مع شركة بوينغ، ويأتي هذا التخويل ضمن العقود التي وقعتها الحكومة العراقية سابقا لشراء 45 طائرة من شركة بوينغ الامريكية، كما وجه مجلس الوزراء وزارة النقل بمناقشة مشروع قانون انضمام العراق الى اتفاقية كيب تاون، وتقديمها في اقرب جلسة لمجلس الوزراء، لتتضمن مشروع قانون الانضمام ومبلغ الاقتراض والغاية منه.

1 ـ 10: مكافحة الفساد 2020

يتميز الفساد الإداري والمالي في العراق بسمات مختلفة ارتبط وجودها واستمراريتها بجدلية النظام السياسي القائم وتشعب منظومته المعقدة، فبالرغم من التناقض بين تركيبة هذا النظام فأي جزء لا يعمل على الإيقاع بالأجزاء الأخرى كونه يدرك حقيقة أهمية الجزء من المنظومة الكلية، ولعل اهم الأسس التي يقوم عليها الفساد في العراق هو ما يطلق عليه بـ (الفساد الشبح) وهو الحالة التي يجمع عليها الكل ويحاربونها ويهاجمونها بهدف خلط الأوراق ومن ثم صعوبة التشخيص والمعالجة، وهذا النوع من الفساد هو الأخطر والاعظم تأثيرا على النشاط الاقتصادي والاصعب علاجا بسبب حمايته من قبل متنفذين في السلطة الحاكمة.

ويمكن القيام بذلك من خلال اعتماد استبيانات شهرية لتحديد مستوى الفساد، ويعتمد نجاح هذا المؤشر

على مدى تعاون الأشخاص في الإبلاغ عن حالات الفساد، فضلا عن المعلومات المتاحة من عمل مؤسسات ووكالات مكافحة الفساد (مكاتب هيئة النزاهة في العراق)، مثل القضايا التي تم التحقيق فيها، والإدانات، والأموال المستردة.

ويوضح مؤشر مدركات الفساد قياس الفساد من خلال تصور العامة لدى المسؤولين الرسميين والسياسيين، وهو مؤشر تعتمده منظمة الشفافية الدولية TI حيث يرصد مستوى الفساد في القطاع العام في العالم بناء على التقييمات واستطلاعات الراي والاسئلة المتعلقة باستغلال السلطة العامة لمصالح خاصة وتنشر دليلا سنويا يبين درجات الفساد في الدول المدرجة في التصنيف الذي يتراوح بين 100 درجة الاكثر نزاهة الى الصفر الأكثر فسادا، ويلاحظ ان العراق احتل ذيل القائمة في تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة 2020 عن ترتيب مستويات الفساد في القطاع العام لـ 180 دولة حول العالم حيث كانت رتبة العراق 160 وبدرجة تبلغ 21 درجة.

1 ـ 11: واقع حقوق الانسـان

واستمرت الشدائد بالتدافع نحو الشعب العراقي في عام 2020، إذ وبرزت إلى السطح قضية مهمة، ألا وهي (حقوق الإنسان) التي تمثل بحد ذاتها إشكالية كبيرة جدا من حيث جذورها التاريخية ومفهومها العام لدى الناس والسلطة والنصوص الدستورية. فعلى الرغم من ورود نصوص صريحة في القانون الأساسي حول حرية التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي والتجمعات العامة والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، إلا أن سجل العراق لعام 2020 كان مليئا بالانتهاكات، كالقتل والاعتقالات التعسفية والاختطاف واستهداف الناشطين وترهيبهم على الرغم مما ظهر من بعض التشكيلات الأمنية من ضبط النفس.

وبينت الإحصائيات إزهاق أرواح مئات الشباب وجرح الآلاف منهم، واستخدام الأساليب القمعية لإنهاء مظاهراتهم، ومحاصرتهم إعلاميا بحظر التجوال وقطع الانترنت وإغلاق العشرات من الصحف والقنوات الفضائية، بحجج وذرائع شتى.

ومن جهة أخرى رصدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان شكاوى تتعلق بالتعذيب وإساءة المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز ومئات الحالات التي تزعم ذلك، رغم كل الضمانات الدستورية والقانونية التي تمنع ذلك وتتوعد الفاعلين بأقصى العقوبات. مما يؤشر حالة من الارتباك الحقيقي في عمل الأجهزة الأمنية وحاجتها الماسة إلى تدريب عناصرها على احترام حقوق الإنسان، وتدريبهم على آلية التعامل مع المتهمين والمسجونين وتثقيفيهم بأصول المحاكمات والمعالجات حول ذلك.

كما يجب التذكير بحقوق شريحة مهمة من أبناء الشعب العراقي، ألا وهم النازحون، الذين تعرضوا إلى التهجيز القسري بفعل عدد من العوامل بعد عام 2003، منها على يد التنظيمات الإرهابية والأحداث الطائفية، مرورا باحتلال داعش أراضي واسعة من العراق، الأمر الذي اضطر آلاف العوائل إلى ترك مساكنها واللجوء إلى مناطق مختلفة، متحملين الأحوال المعيشية المزرية والأوضاع الإنسانية المتدهورة بسبب العنف وتجدد المعارك بين الفينة والأخرى ونزوح أعداد إضافية. وعلى الرغم من إجبار الإرهاب على الانسحاب مدحورا من العراق وتحرير معظم اراضيه من سيطرته، إلا أن مشكلة بعض النازحين ما زالت قائمة، فقسما منهم ما زال

متخوفا من الاستهداف والانتقام، ويمنع القسم الآخر من العودة تحت زعم استمرار العمليات العسكرية في مناطق سكناهم السابقة وتزعزع الأمن فيها.

مع التذكير أن هناك جهودا جبارة بذلتها الجهات الرسمية والأممية والمحلية في سبيل تسهيل عودة النازحين إلى ديارهم، كانت نتيجتها هبوط أعدادهم من نحو 3 ملايين إلى نحو 250 ألفا. ويضع العراق حاليا استراتيجية لإنهاء ملف النازحين لمساعدتهم على مغادرة مخيمات النزوح بشكل طوعي، بعد توفير البيئة المناسبة لهم، تمهيدا لإغلاق هذا الملف الذي تكتنفه الكثير من التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والإنسانية، ويتطلب جهودا استثنائية من جميع الجهات المعنية على المستويين المحلي والدولي.

1 ـ 12: الاداء الإعلامي

أخذ الجانب الإعلامي حيزا كبيرا من المشهد العام في العراق لعام 2020، إذ أدت وسائل الإعلام دورا محوريا بالتغطية الإخبارية للأحداث التي عصفت بالبلاد، من تظاهرات جماهرية، وحادثة الاغتيال في مطار بغداد، وجائحة فايروس كورونا وتداعياتها، كفرض الحظر وتعطيل الدوام الرسمي.

إن المتتبع لعمل (الإعلام) في العراق يدرك تماما أنه مثل محركا أساسيا للرأي العام وخصوصا في 2020، واختلفت مهمته بين صناعة ذلك الرأي أو التحكم به وتوجيه مساراته أو في أقل الحالات نقل صورته كما هي دون رتوش. وهذا ما حصل عند نقل أخبار التظاهرات الشعبية المنتمية لما يسمى بـ (الانتفاضة التشرينية)، فقد تنوع عمل القنوات الفضائية بين التركيز عليها والاهتمام بوقائعها اليومية وتفاصيلها وإبراز مطاليبها بإجراء الإصلاحات وتقديم الخدمات ومحاربة الفساد، وبين التغطية المحدودة والابتعاد عن الخوض في موضوعاتها والاهتمام أكثر بنقل وجهة نظر الحكومة والقوات الأمنية، تبعا لمصلحتها وانتماءاتها السياسية.

ودخلت مواقع التواصل الاجتماعي (السوشيل ميديا) بقوة إلى الساحة الإعلامية، وشاركت بها على أوسع نطاق، في بث الأخبار والصور والفيديوهات الصحيحة والمفبركة، لأغراض التحشيد الإعلامي وإدامة زخم الحماس، أو لتسقيط المحتجين والنيل منهم. فيما حظيت حادثة المطار بتغطية إعلامية مكثفة من معظم القنوات والوسائل مع ما أعقبها من تشييع الجثامين، والتصعيد غير المسبوق من قبل مجلس النواب وقراره الطلب من الحكومة إنهاء عمل قوات التحالف على أرض العراق والهجمات الصاروخية التي طالت بعض القواعد العسكرية والمقرات الدبلوماسية وأرتال قوات التحالف لاحقا، انتقاما للحادثة. واختلف شكل التناول الاعلامي وزاويته بحسب الأجندة والولاء الذي يحمله هذا الطرف أو ذاك.

وتابعت وسائل الإعلام باهتمام بالغ المخاض العسير الذي رافق اختيار رئيس الحكومة الجديدة وعملية التكليف غير الناجحة لشخصيتين سياسيتين مهمتين في الساحة السياسية (محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي)، ولم يكن نجاح السيد مصطفى الكاظمي أكثر أهمية من المهام الجسام التي كانت بانتظار تشكيلته الحكومية، مثل فرض هيبة الدولة وتحييد خلايا الكاتيوشا واحتواء الفصائل المسلحة ومعالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وكان عليه أن يمرر كل ذلك في وسط نيابي منقسم.

وجندت وسائل الإعلام نفسها مرة أخرى لتغطية أزمة جديدة، تمثلت في ظهور (فايروس كورونا) وتطوره

ليكون وباء عالميا، أحاط البشرية بخطر محدق. فتنفس الجميع الصعداء، وهم يتابعون وسائل الإعلام التي تغطي أخبار الإصابات المتزايدة التي وصلت إلى عشرات الملايين في أشهر معدودة، والوفيات المرعبة التي وصلت إلى مئات الألوف في المدة نفسها. وخصصت تلك الوسائل كل ما تستطيع من جهود لمتابعة الإرشادات الصحية والنصائح التوعوية المنطلقة من وزارة الصحة واللجنة العليا للسلامة الوطنية وممثلي منظمة الصحة العالمية وجميع المختصين، لاحتواء هذا الوباء وحماية أرواح الناس، وتوجيههم للالتزام بالإجراءات الحكومية كالحظر الشامل والجزئي والتباعد الاجتماعي، على الرغم مما شخص من معاناة المواطنين وتذمرهم وقطع أرزاقهم وشكواهم من كل ذلك، إلى جانب تغطية عمل الكوادر الصحية والمؤسسات العامة وجهودها في محاربة الجائحة. واستمرت الكثير من القنوات تنشر بشكل يومي عدد الإصابات والوفيات وحالات الشفاء في العراق ومعظم دول العالم.

1 ـ 13: الزلازل في العراق

تزاحمت في عام 2020 الازمات لمداهمة العراق، حتى أن الظواهر الطبيعية منها، كالزلازل على سبيل المثال، التي شكلت تهديدا مباشرا على حياة عدد كبير من الناس، لا سيما المقيمين منهم في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من البلاد، وتحديدا مناطق الحدود المحاذية لإيران، التي تشهد زلازل تكتونية، بسبب حركات صفائح القشرة الأرضية، لأنها تقع على ما يسمى بـ(أحزمة الزلازل) وهي الأماكن المعرضة دائما لوقوع هذه الظاهرة. وفي أكثر الأحيان فإن مراكز الزلازل تكون في غرب إيران لكن ارتداداتها تصل إلى الأجزاء الشرقية من بعض المحافظات العراقية كأربيل والسليمانية وديالى.

فقد سجلت أجهزة الرصد الزلزالي في العراق وقوع 18 زلزالا تفوق قوته الأربع درجات على مقياس رختر، شعر بها الكثير من الناس داخل منازلهم، وأدت إلى أضرار مادية بسيطة إلى متوسطة، وتم رصد 66 غيرها دون هذه الدرجة التي يشعر بها عدد قليل، ولا يكون لها تأثير يذكر. الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد على الجهات المختصة أن تكثف جهودها في الارتقاء بالوعي الزلزالي عند المواطنين، ونشر أجهزة أكثر للتنبؤ بهذه الظاهرة.